

خَصَّ مؤتمرًا صحافياً للخرق الإسرائيلي على الشبكات شارك فيه حسن فضل الله نحاس: نواجه عدوان دولة من الأكثر تقدماً في الاتصالات عالمياً

وسائل القرصنة والاختراقات الإسرائيلية

- انتشار المراكز والأبراج والبوابات والطائرات الإسرائيلية التي تتيح إمكانية الرصد
- تخطيط وتنفيذ إسقاطات المواقع بحيث يؤمن - اختراق عن طريق الوصلات الميكرووية الراديوية
- تركيب المعيدات (Repeaters) ومحطات الإرسال (الخلايا) الوهمية
- الحصول على كلمات السر
- الولوج عبر الشبكات الخاصة الافتراضية (VPN)
- الوصول إلى الوصلات الرئيسية لشبكة GPRS أو الوصلات الإنتهائية
- زرع المعيدات وإدخال المعيدات الملوثة ضمن الشبكة
- استنساخ الشرائح الذكية (V1, V2, V3)
- استخدام الهواتف الخليوية الملوثة
- فك شيفرة المفاتيح الخوارزمية واختراق الوصلة بين الهاتف والمحطة
- إمكانية الولوج عبر الأبواب الخلفية لشبكات الأمان



الوزير نحاس والنائب فضل الله في المؤتمر الصحافي. (ناصر طرابلسي)

هذه الشبكة. وسنعمل الرأي العام ببرنامج العمل الذي التزمناه والذي باشرنا قسماً كبيراً منه".

فضل الله ونماذج

بدوره، اعتبر النائب فضل الله ان قضية الخروق الاسرائيلية لقطاع الاتصالات وطنية تتعلق بالامن القومي وامن القوى السياسية على مختلف انتماءاتهم، داعياً اللبنانيين الى العمل لجبهه الخطر على امنهم، مشيداً بجهود الوزير نحاس ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات للوصول الى هذا الانجاز، "وهو حقيقة مرّة تظهر انعدام أمن وحرية اتصالاتنا وأمننا القومي".

وسئل عن اختراق "حزب الله" بثلاثة من عناصره وكشف فرع المعلومات الامر عبر شبكة الاتصالات، فاشار الى استخدام اسرائيل تقنيات عالية جداً مكنتهم من زرع خطوط هاتفية في خطوط أخرى بالتعاون مع العميل اديب العلم، "لكن تبين بعد التحقيق ان هناك سرا كبيرا تمكن فنيو مخابرات الجيش والمقاومة من كشفه، ويتعلق بالاستخبارات الاسرائيلية وبما توصلت اليه تقنياتها العالية جداً حيال اماكن زرع خطوط هاتفية في أخرى. فأثناء حركة الخليوي للمقاومين الثلاثة، كان يتزامن معه باستمرار وبشكل يومي خط آخر، علماً ان الثلاثة يستخدمون هاتفاً واحداً. اجريت اختبارات على عملية التزامن هذه، حتى تبين ان الاستخبارات الاسرائيلية تمكنت من زرع خط ثان داخل جهاز الهاتف من خلال برمجات متطورة وامطار الهاتف برسائل مكثفة، اكثر من 1000 رسالة غير مرئية. وصار في إمكان العدو ان يتصل بالرقم المخفي بدون معرفة صاحب الخط، وان يستمع الى كل ما يجري في محيط المقاوم.

وتحدث عن دور العملاء في شبكة الاتصالات، "وهي اعترافات رسمية بعضها موثق في الامم المتحدة، لان لبنان تقدم بشكوى في هذا الصدد"، معددا بعض ممارسات العميلين طارئة رابعة حيال تلبية اهتمام العدو بتفاصيل التحكم من بعد ونظام الفوترة، وشربل قزي لجهة زرع معدات للتصنت للولوج الى الشبكة في عدد من المحطات. وقدم رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله عرضاً تقنياً وعلمياً مفصلاً عن واقع الخروق الاسرائيلية، مدعماً بالصور ومقاطع فيديو ومستندات.

الاسرائيلية على اتصالاته، مشيراً الى أنه كانت ثمة مساع من اسرائيل وعدد كبير من الدول الداعمة للعرقلة والتميع واجتراح الصيغ التوفيقية بين المعتدي والمعتدى عليه والإدعاء بأن المسألة مسيسية وتخرج عن صلاحيات المنظمة الدولية، لافتاً الى أن ضغوطاً مورست للحيلولة دون السير بالاقتراح الى التصويت، "غير أن الوفد اللبناني بمساعدة من الدول العربية ودول صديقة منها سوريا والسعودية والجزائر والإمارات وجنوب أفريقيا وإيران وفنزويلا وكوبا، تمكن من فرض طرح مشروع القرار على التصويت من دون التنازل عن إدانة اسرائيل بالإسم وعلى أن يكون التصويت سرياً. وتمكننا من حشد العدد الكافي من الدول المؤيدة وإقناع دول عديدة بحضور جلسة التصويت لتأمين النصاب، وفي الوقت عينه بالامتناع عن التصويت".

ولفت الى صدور القرار 75 الذي أكد تعرض مرافق الاتصالات اللبنانية للقرصنة الاسرائيلية واستمرار تعرضها، "مما يفرض تعويضاً إسرائيلياً على لبنان نتيجة الأضرار المترتبة عن القرصنة" إضافة الى حق لبنان في الحصول على تعويض عن الأضرار التي لحقت بشبكته للاتصالات، مشيراً الى ان الاتحاد قرر إدانة جميع الخروق من أي دولة عضو في الاتحاد بما في ذلك الخروق التي ارتكبتها اسرائيل في لبنان، "وكلف الامين العام ومديري المكاتب الثلاثة التنفيذية مراقبة الكف عن تلك الخروق أو عمليات الإرسال المضرة عبر الحدود وإبلاغ المجلس بذلك".

وذكر بأن مجلس الوزراء أشاد بالاعتراف الدولي، وأعلن التمسك بحق لبنان الكامل في الحصول على تعويضات عن الأضرار التي لحقت بشبكة الاتصالات من جراء عدوان 2006 والمقدرة بـ 547 مليون دولار، موضحاً أنه قبل انعقاد المؤتمر وبعده "قامت وزارة الاتصالات بالتعاون مع رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات وعدد من المهندسين بأعمال ميدانية سمحت بجمع معلومات متخصصة عن واقع الاختراق".

وقال نحاس ان إحدى غايات الوزارة تمديد شبكة الألياف الضوئية هو تمكينها من نقل المعلومات من شبكة الراديو الى منظومة أكثر اماناً. "من هنا أهمية ان تتمكن الوزارة، بوصفها مسؤولة عن القطاع لناحية حريات المواطنين والامن الوطني، من الاشراف والرقابة الفعلية على مكونات

طالب وزير الاتصالات شربل نحاس بتحصين شبكات الاتصالات "حماية للحريات الشخصية وتحديدًا لحماية الامن الوطني، وعلى الدولة ان تعمل يدا بيد مع المؤسسات الخاصة لتحقيق ذلك، مؤكداً الخروق الاسرائيلية "فهي واضحة ومبرهنة"، ومطالباً بالتعامل مع قطاع الاتصالات على انه قطاع تقني وامن "وليس مجرد قطاع تجاري او ريعي واحتكاري".

العدوان الاسرائيلي لشبكات الاتصالات في لبنان كان محور المؤتمر الصحافي الذي عقده امس الوزير نحاس في الوزارة بدعوة من لجنة الاعلام والاتصالات النيابية، وشارك فيه ايضاً النائب حسن فضل الله ورئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالانابة عماد حب الله، وحضره النائبان نبيل نقولا وعباس هاشم.

وقال نحاس ان تقنيات الاتصالات الحديثة معرضة للاختراق بوسائل مختلفة، مشيراً الى ان دقة أنظمة عمل الشبكات وسهولة تحويل أنظمة حمايتها لوسائل اختراقها تستوجبان المراقبة، مؤكداً "أن لا مجال للنظر الى قطاع الاتصالات في بلد يواجه عدوانية دولة هي من الأكثر تقدماً في العالم في مجال حماية الاتصالات وفك الشيفرات وأنظمة الحماية، على أنه مجرد قطاع تجاري او ريعي واحتكاري، بل هو ايضاً قطاع تقني وامن، ومن الواجب أن نتعامل معه على هذا الأساس".

واعترافاً ان المسؤولية العامة أكيدة في وضع شروط تسمح بتوفير الخدمات التي يطمح اليها اللبنانيون أفراداً ومؤسسات، وفي حسن ادارة العبة الضريبي والريعي الذي أزهق به هذا القطاع حيال خفض وطائنه او توزيعه على الفئات الاجتماعية والقطاعات، وفي تحصين امان الشبكات والاتصالات لحماية الحريات الشخصية والمعلومات التجارية والادارية وتحديدًا حماية الامن الوطني، داعياً الدولة الى تنفيذ هذه الغايات والعمل يدا بيد مع مؤسسات القطاع الخاص، مشيراً الى انه "عليها أن تحتضن هذه المؤسسات الخاصة وأن ترعى وتواكب ارتقاءها الى مستويات الحصانة والجدارة المطلوبة والتي لم تكن متوافرة، ونحن نستمر في تعزيزها ضمن اجراءات متتالية نسير بها بثبات".

وفي موضوع المؤتمر الدولي للاتصالات، أوضح أن اللجنة العربية تقدمت بالنيابة عن لبنان باقتراح قرار يدين القرصنة